

# أخلاقيات النشر فى الصحافة الرقمية المصرية والتحديات التي تواجهها

دراسة تطبيقية

د.ليديا صفوت إبراهيم

مدرس الإعلام فى كلية البنات  
جامعة عين شمس

## مقدمة الدراسة:

تعود بداية ظهور مفهوم أخلاقيات الصحافة إلى عام 1910 عندما شكل المهنيون الأمريكيون بولاية تكساس أولى مبادئ أخلاقيات المهنة بإصدار ميثاق شرف يحكم العمل الصحفى انطلاقاً من حرية الرأي والتعبير التي يجب أن يراعى فيها عدم المساس بالحرية الشخصية للأفراد.

وتبع هذا الميثاق ميثاق الشرف السويدى عام 1916 ثم الفرنسى عام 1918 ثم تعددت بعد ذلك محاولات إصدار المواثيق المهنية على المستوى الدولى أو العربى، ففي عام 1953 ناقشت الأمم المتحدة مسألة إصدار ميثاق أخلاقى مهنى للصحفيين ثم اجتمع الاتحاد الدولى للصحفيين فى فرنسا عام 1954 وأصدر إعلاناً دولياً ليكون معياراً ثابتاً للسلوك المهنى للصحفيين.

فضلاً عن إعلان ميونخ الذى صدر عام 1971 باتفاق النقابات الصحفية الأوروبية الكبرى الذى يعد مرجعاً جامعاً لكل مواثيق الشرف المعتمدة فى الدول الديمقراطية، اما على المستوى العربى فقد صدر أول ميثاق شرف فى الصحافة المصرية والعربية عام 1953 أثناء انعقاد المؤتمر الأول للصحافة العربية فى القاهرة والذي نص على توحيد كلمة الصحفيين العرب للدفاع عن المصالح العربية والحريات الصحفية والعامية والتعاون لرفع مستوى أداء الصحافة العربية.

وفي سبتمبر 1964 أقرت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المصرية لائحة آداب المهنة تلا ذلك صدور عدة موثائق للشرف الصحفي والإعلامي في أعوام 1975، 1978، و1983 وصولاً إلى ميثاق الشرف الصحفي الذي أقرته الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المصرية عام 1996 وأصدره المجلس الأعلى للصحافة في أبريل عام 1998<sup>(1)</sup>.

ومع التطور الكبير الذي شهدته الساحة الإعلامية في السنوات القليلة الماضية نتيجة التقدم في تقنيات الاتصال الإلكتروني والذي يعد النشر الصحفي الرقمي أحد مظاهره ومع زيادة اهتمام المؤسسات الصحفية المصرية به في السنوات الأخيرة فضلاً عن التحديات القانونية والمهنية والأخلاقية التي يواجهها هذا النوع من النشر الصحفي خاصة في بيئة الإعلام الجديد التي ارتبطت بتزايد توظيف الصحف لمواقع التواصل الاجتماعي لزيادة معدل المرور لمواقعها في ظل تزايد أعداد مستخدمي هذه المواقع والتي برغم أهميتها تتجاوز في بعض الأحيان الكثير من القيم الأخلاقية خاصة بعد تصاعد الاهتمام بمفهوم صحافة المواطن وهو ما دفع المؤسسات الإعلامية العالمية إلى محاولة مواجهة هذه الإشكالية عبر تطوير موثائق أخلاقية خاصة باستخدام هذه الوسائل في الوقت الذي أوصت فيه الدراسات العربية بضرورة وجود ضوابط أخلاقية وقانونية تنظم الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي وتنظم النشر الصحفي الرقمي بصفة عامة.

اتساقاً مع ما سبق، وفي إطار قانون 180 لعام 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام ودوره في وضع ضوابط للنشر الرقمي وقرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 62 لعام 2019 بإصدار لائحة الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام المؤسسات الإعلامية والصحف والمواقع الإلكترونية بأصول المهنة وأخلاقها والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمحتواها تبرز أهمية دراسة أخلاقيات النشر في الصحافة الرقمية المصرية والتحديات التي تواجهها.

### أولاً: مشكلة الدراسة

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:  
 «ما أخلاقيات النشر الرقمي في المواقع الصحفية الإلكترونية والتحديات التي يتعرض لها وأساليب مواجهتها»

### ثانياً: أهمية الدراسة

تستقى هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بقضية أخلاقيات الصحافة الرقمية في ظل تعدد التحديات والتجاوزات الاخلاقية والمهنية التي تواجهها وهو ما كشفت عنه نتائج بعض الدراسات السابقة سواء العربية او الاجنبية مثل انتهاك الخصوصية، فبركة المعلومات، اللجوء الى الزيارات الوهمية لجلب مزيد من الاعلانات ونشر صور وفيديوهات ومعلومات دون التأكد من صحتها لضمان القدرة على المنافسة خاصة في ظل انتشار ظاهرة صحافة المواطن والشبكات الاجتماعية.

فضلاً عن أن قانون رقم 180 لعام 2018 والمنوط به وضع ضوابط للنشر الرقمي لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسة في حدود علم الباحثة. كما أن المزج بين الاسلوب الكمي والكيفي في جمع البيانات يساهم في إثراء النتائج خاصة في ظل قلة الدراسات العربية التي جمعت بين أسلوبى التحليل الكمي والكيفي واقتصر أغلبها على مقابلة القائمين بالاتصال والقيادات في المؤسسات الصحفية فقط.

### ثالثاً: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1- الكشف عن المعايير الأخلاقية المنظمة للعمل الصحفى الرقمية في بعض المواقع الاليكترونية التابعة لمؤسستي الأهرام والبوابة نيوز ومدى التزام القائمين بالاتصال بهذه المعايير سواء بين العاملين في الإصدارات العربية أو الأجنبية لهذه المؤسسات.
- 2- رصد وتحليل العوامل المؤثرة في الالتزام بالأخلاقيات المهنية للصحافة الرقمية في المواقع الاليكترونية محل الدراسة والتحديات التي تواجه القائمين بالاتصال في هذه المواقع.
- 3- التعرف على أساليب مواجهة هذه التحديات من وجهة نظر القائمين بالاتصال والقيادات الإعلامية في نقابة الصحفيين.
- 4- التعرف على رؤية القائمين بالاتصال والقيادات الإعلامية في النقابة حول التحديات المستقبلية التي تفرضها بيئة الإعلام الجديد وآثارها في الالتزام بأخلاقيات النشر الإلكتروني وآليات مواجهتها.

### رابعاً: الدراسات السابقة

شغلت قضية أخلاقيات الصحافة سواء الورقية أو الرقمية الكثير من الباحثين علي المستوى المحلى والعربي والدولي ونسعى في هذا الجزء إلى تقديم رؤية تحليلية لنماذج من

هذه الدراسات مع التركيز على أهم أهدافها وأطرها النظرية والمنهجية وأهم نتائجها التي ساهمت في بناء أهداف وتساؤلات البحث الحالي. وفي هذا الإطار يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث محاور أساسية:

### المحور الأول:

يناقش الدراسات التي تناولت أخلاقيات الصحافة في إطار دراسة ضوابط النشر الاليكتروني وأساليب حمايته كدراسات<sup>(2)</sup>: (E. Werkers, P. Valcke, S.) (Paulussen, D. Geens & K. Vandenbrande, 2008) و (ميرال صبرى، 2016،<sup>(3)</sup>) و (فوزى عبد الرحمن، 2017،<sup>(4)</sup>) و (Chandra<sup>(5)</sup> Ghanta, 2012) التي هدفت إلى رصد الضوابط والأطر القانونية والأخلاقية والمهنية التي تحكم عملية النشر الصحفى على الإنترنت بشكل عام أو التي تركز علي بعض جوانبه مثل ضوابط حماية الملكية الفكرية وانطلقت هذه الدراسات من اطر نظرية ملائمة لأهدافها كنظرية المسؤولية الاجتماعية وبعض المداخل النظرية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر والتأليف وطبقت دراستي (ميرال صبرى، 2016،) و (فوزى عبد الرحمن، 2017) على عينة من القائمين بالاتصال سواء في الصحف المطبوعة أو الاليكترونية بينما ركزت دراسات:

(E. Werkers, P. Valcke, S. Paulussen, D. Geens & K.),  
(Chandra Ghanta, 2012) Vandenbrande, 2008

على تقديم تحليلاً نقدياً للتراث البحثي المرتبط بالتحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه صحافة الإنترنت بعدما أصبح للجمهور الحق في النشر الصحفى وانتشار ما يسمى بصحافة المواطن واختلفت نتائج هذه المجموعة من الدراسات بعض الشيء فبينما أشارت نتائج دراستي (ميرال صبرى، 2016،) و (فوزى عبد الرحمن، 2017) إلى ارتفاع وعي الصحفيين بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالنشر الصحفى والتزامهم بالضوابط القانونية والمعايير المهنية للنشر الاليكتروني كالموضوعية في نشر الأخبار والتأكد من صحة المعلومات والبحث عن نشر الحقائق وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الصحف محل الدراسة باختيار العاملين من خريجي كليات وأقسام الإعلام- نجد على الجانب الآخر أن نتائج دراسة (Chandra, 2012) توصلت إلى أن حركات التحرر التي شهدتها بعض المجتمعات مثل الهند ساهمت في تغيير مفهوم الإعلام بما وخاصةً فيما يتعلق بالجمال الإخباري حيث كشفت النتائج أن الإثارة في الأخبار حلت محل المصداقية والموضوعية، إضافة الى التدخل في الحياة الخاصة وانتهاك القيم

الاخلاقية وتزامن ذلك مع تطور تكنولوجيا الإعلام في الهند والتي تم استخدامها لتضليل الجمهور ولذا اوصت الدراسة بتفعيل دور مجلس الصحافة الهندي المفترض فيه حماية اخلاقيات ممارسة المهنة.

وأضافت نتائج دراسة (E. Werkers, P. Valcke, S. Paulussen, D.) (Geens & K. Vandenbrande, 2008)

صعوبة إيجاد تشريعات قانونية فيما يتعلق بالتزام صحافة المواطن بالمعايير الأخلاقية وأما الأمر متروك للصحف التي يمكنها وضع المعايير والضوابط المناسبة للاعتماد على هذا النوع من الصحافة وذلك في إطار التنظيم الذاتي للصحف ومع ذلك فقد شددت علي ضرورة حماية حقوق الصحفيين بصرف النظر عما إذا كانوا يعملون علي أساس مهني أو تطوعي.

### المحور الثاني:

اهتمت دراسات هذا المحور بالعوامل المؤثرة في حرية الصحافة المصرية و العربية والدولية - وخاصة الافريقية- وآثار ذلك في أداء القائم بالاتصال ومدى التزامه بالأخلاقيات المهنية، وقد أنصب اهتمام الدراسات المصرية على الفترة التي تلت ثورة يناير 2011 وحتى الآن لما شهدته هذه الفترة من تغيرات كبيرة على المستوى السياسي والتشريعي أثرت بدورها في الحرية الممنوحة للصحافة ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة (شريهان محمود، 2012)<sup>(6)</sup> التي سعت إلى رسم مجموعة من السيناريوهات المتوقعة لحرية الصحافة المصرية في الفترة من 2006 إلى 2012 من خلال رصد وتحليل العوامل المؤثرة في حرية الصحافة في الفترة الزمنية المذكورة مع التركيز على التغيرات التي شهدها المجتمع المصرى بعد ثورة 25 يناير 2011.

كما هدفت دراسة (ميرال صبرى، 2014)<sup>(7)</sup> إلى التعرف على اتجاهات القائم بالاتصال لمفهوم حرية الصحافة وآليات الممارسات المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية التي تلت ثورة 30 يونيو وشهدت حكم المستشار عدلى منصور. وسعت دراسة (محمود عفيفى، 2019)<sup>(8)</sup> إلى رصد وتحليل وتفسير رؤية الصحفيين المصريين لمدى ما تتمتع به الصحافة من حرية في مشروع قانون الإعلام الموحد ومدى تطبيق هذه الحرية في الواقع مثل الحق في استيفاء المعلومات من مصادرها وحرية الإعلاميين في اختيار رؤساء المجالس التي انبثقت من مشروع القانون السابق الذكر والأمان الوظيفي الذى يتمتع به الصحفي.

وجاءت الدراسات العربية والدولية مثل دراسات<sup>(9)</sup> (محمد فرح، 2016) و(فتحية

الخير حمدو، 2016) (10) و (Eribo, 1996) (11) لترصد واقع حرية الصحافة والقيود التي تتعرض لها في بعض البلدان العربية والافريقية واثار ذلك في الالتزام بالاخلاقيات المهنية والرؤية المستقبلية لتطوير أداء المؤسسات الصحفية في هذه البلدان.

اما عن المنطلقات النظرية لدراسات هذا المحور فاعلمها لم تحدد أطرها النظرية خاصة الدراسات التي طبقت على الصحافة العربية والاجنبية بينما تشابهت الأطر النظرية التي انطلقت منها الدراسات المصرية وتمثلت في الفرضيات الخاصة بنظريات المسؤولية الاجتماعية وتحليل النظم والنظرية الليبرالية.

ومنهجياً طبقت هذه الدراسات علي القائمين بالاتصال سواء القيادات الصحفية أو المحررين الذين لا يشغلون مناصب إدارية في المؤسسات الصحفية باختلاف انماط ملكيتها إضافة إلى مزوجة بعض الدراسات بين عينة القائمين بالاتصال وعينة الاكاديميين في مجال الإعلام والعلوم السياسية والحقوق والاقتصاد.

واعتمدت جميع هذه الدراسات في جمع بياناتها علي الأدوات الكمية ممثلة في الإستبانة، وتمثلت أبرز نتائجها في تعدد القيود المفروضة علي الصحافة المصرية والعربية والافريقية - خاصة في نيجريا-وجاءت العوامل القانونية في مقدمة القيود المفروضة على الصحافة والتي تؤثر بدورها في الحرية الممنوحة للصحفيين سواء في الحصول على المعلومات -وجاء هذا الحق في مقدمة الحقوق التي يسعى الصحفيون الحصول عليها لما له من تأثير كبير في الإخلال بالأداء الصحفى وحق الجمهور في المعرفة - أو في إصدار الصحف أو منع الحبس في جرائم النشر فضلا عن دور العوامل السياسية والاجتماعية والتي كان لها اثرا واضحا في تقييد الحريات بصفة خاصة في الصحافة الافريقية والمصرية فقد اوضحت نتائج الدراسات التي طبقت في هذا الاطار ان الظروف السياسية في نيجريا كالخضوع للحكم العسكري ساهم في زيادة قمع الصحفيين وتقييد حرياتهم إلا أنهم في الوقت ذاته ملتزمون بأخلاقيات العمل الصحفى.

وفي مصر ساهمت المتغيرات السياسية والاجتماعية في زيادة تدهور أوضاع الإعلام المصرى في أعقاب ثورة يناير 2011 وحتى المرحلة الانتقالية الثانية التي تلت ثورة 30 يونيو فقد أوضحت النتائج أن عدم استقرار المجتمع بعد تولى المستشار عدلى منصور وتراجع أوضاع الإعلام أثناء حكم الرئيس السابق محمد مرسي أثر سلباً في حرية الصحافة.

وعلى الرغم من إقرار مشروع قانون الإعلام الموحد الذي يحظر قيود تداول المعلومات - حسبما أشارت نتائج دراسة (محمود عفيفى، 2019) إلا أن القائمون بالاتصال

في الصحافة المصرية يرون أن الإعلام المصري بشكل عام بحاجة إلى مزيد من الحرية تسمح لهم بأداء مسؤولياتهم تجاه المجتمع ، كما كشفت النتائج عن تدخل الحكومة في الصحافة المصرية ممثل في تعيين رؤساء المجالس والهيئات المنظمة للعمل الإعلامي . ومن ثم اتفقت أغلب نتائج دراسات هذا المحور على مجموعة من الآليات لإصلاح أحوال الصحافة العربية والمصرية والحصول علي المزيد من الحريات في أداء العمل ويمكن إجمال هذه الآليات في إلغاء أشكال الرقابة والتدخل الإداري في حرية التعبير والإبداع وإلغاء حبس الصحفيين في جرائم النشر ومن ناحية أخرى ضرورة التزام الصحفيين بالأخلاقيات المهنية وضرورة وجود موثيق شرف تحدد هذه الأخلاقيات وهو ما أكدت عليه الدراسات التي طبقت علي الصحافة العربية بشكل خاص، كما أكدت نتائج الدراسات على ضرورة إصدار تشريعات مستقلة تنظم النشر الإلكتروني في الصحافة المصرية.

### المحور الثالث:

ينصب اهتمام المحور الثالث والأخير في عرضنا للدراسات السابقة على الضوابط الأخلاقية المنظمة للعمل الصحفي وقد تعددت زوايا دراسة هذه القضية، فناقشت بعض الدراسات أخلاقيات المهنة في الصحافة الورقية وعلاقتها بالأداء المهني للقائم بالاتصال فقد هدفت بعض الدراسات الى الكشف عن المسؤولية الاخلاقية والقانونية للصحفيين في غرف الاخبار ومدى قدرتهم على تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاخلاقية والقانونية مثل دراسة (Voakes,2000)<sup>(12)</sup> بينما سعت دراسات اخرى إلى التعرف على رؤية القائمين بالاتصال خاصة في الصحافة الإقليمية - بمختلف أنماط ملكيتها- لأخلاقيات الممارسة المهنية في الواقع العملي والضغوط التي تواجهها وانعكاس ذلك على أدائهم وأخلاقياتهم المهنية مثل دراسة(أميمه محمد ،2002)<sup>(13)</sup> ، ودراسة (أنجي أبو العز،2018)<sup>(14)</sup> التي حاولت رصد وتوصيف وتحليل ومقارنة ملامح الممارسة الصحفية خلال فترات التحول السياسي التي شهد مصر منذ 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيو 2013 للكشف عن ملامح البيئة الصحفية آنذاك ومدى التزام القائمين بالاتصال بأخلاقيات المهنة وآدابها . وكذلك دراسة (إيمان حرفوش،2015)<sup>(15)</sup> التي ناقشت العلاقة بين الصحافة الاستقصائية في الجزائر ومدى الالتزام ببعض المعايير الأخلاقية في أداء العمل مثل الموضوعية وتقديم الحقائق وخدمة المجتمع.

بينما قارنت دراسة (Jin Yang,David Arant,2014)<sup>(16)</sup> بين دور

الصحافة في نظم إعلامية وسياسية مختلفة ومعوقات الالتزام بأخلاقيات المهنة من خلال تحليل رؤية طلاب أقسام الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول دورها والمشكلات التي تواجه الصحفيين في البلدين. كما هدفت دراسة ( Christina Meeteo,2013 )<sup>(17)</sup> إلى الكشف عن المعايير الأخلاقية الموجهة للعمل الصحفي من وجهة نظر الصحفيين ورؤساء التحرير في موريشيوس.

ومن أخلاقيات الصحافة الورقية تنتقل إلى الدراسات التي ركزت على أخلاقيات المعالجة الإعلامية- وخاصة الصحفية- لقضايا بعينها كقضايا الإرهاب واعتمدت بعض هذه الدراسات على تحليل التراث النظري السابق والمربط بموضوعها مثل دراسة (فاطمة شعبان،2019)<sup>(18)</sup> التي هدفت إلى مراجعة التراث العلمي المتعلق بأخلاقيات المعالجة الإعلامية لقضايا الإرهاب بينما سعت دراسات أخرى إلى الكشف عن طبيعة المعايير المهنية الحاكمة لنشر أخبار الأحداث الإرهابية من خلال تحليل مضمون عينة من هذه التغطيات في الصحف القومية والحزبية والخاصة.

**ويأتي القسم الأخير** من دراسات هذا المحور ليتناول الضوابط الأخلاقية في الصحف الرقمية على المستوى العربي أو الأجنبي سواء في إطار بيئة الإعلام الجديد كدراسة (محمد جاد،2015)<sup>(19)</sup> التي هدفت إلى الكشف عن تأثير الإعلام الجديد في منظومة القيم السائدة في المجتمع خلال ثورة 25 يناير من وجهة نظر عينة من النخبة المصرية المستخدمة لوسائل الإعلام الجديد، أو في إطار الضوابط الأخلاقية للنشر الرقمي في المواقع الإلكترونية وصحافة المواطن ومدى وجود موثيق شرف صحفية تتناسب مع هذا الواقع الجديد مثل دراسات، (سارة شريف،2018)<sup>(20)</sup>، (Je Suarez, Villagas,2015)<sup>(21)</sup>، (J.Diaz Campo&F. Segado,Boj,2015)<sup>(22)</sup>، (Chike Duru,2016)<sup>(23)</sup>، (Mark Deuze&Daphna Yeshua,2001)<sup>(24)</sup>، (Stephen J.A,2020)<sup>(25)</sup> (Daniel Cornu,2013)<sup>(26)</sup>

واعتمدت جميع الدراسات العربية لهذا المحور في تحديد أهدافها وتفسير نتائجها على مبادئ المسؤولية الاجتماعية - بإستثناء الدراسات التي قامت بتحليل التراث النظري السابق- كما زاوجت بعض الدراسات بين مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأطر نظرية أخرى كحارس البوابة ونظرية المعايير الثقافية بينما لم تنطلق الدراسات الأجنبية من أطر نظرية محددة وقد يرجع ذلك في جانب منه إلى أن بعض الدراسات مكتوبة أو وثائقية.

ومنهجياً طبقت أغلب الدراسات السابقة على عينات من القائمين بالاتصال



وطلاب الصحافة فضلاً عن العينات الخاصة بتحليل مضمون الصحف وذلك باستخدام الإستبانة وإستمارة تحليل المضمون كما زواج عدد قليل منها بين الأدوات الكمية والأدوات الكيفية المتمثلة في المقابلات مع بعض القيادات الإعلامية والصحفية والقائمين بالاتصال.

### وتتمثل أبرز نتائج هذه المجموعة من الدراسات فيما يلي :

اتفقت دراسات هذا المحور على وجود العديد من التجاوزات الأخلاقية التي تواجه الصحافة الورقية أو الرقمية سواء على المستوى المحلى أو الاقليمي أو الدولى وان اختلفت فيما بينها فى العوامل المؤثرة فى تطبيق هذه الأخلاقيات المهنية بحسب طبيعة المجتمعات التى طبقت فيها ونظمها السياسية والإعلامية.

فكشفت بعض الدراسات عن العديد من التجاوزات وعدم الالتزام بالضوابط الأخلاقية فى الصحف الورقية - خاصة الإقليمية - أو المواقع الإلكترونية سواء المصرية أو الاجنبية ومن ابرز هذه التجاوزات انتهاك الخصوصية واستغلال المهنة فى تحقيق أغراض شخصية والعمل فى الإعلانات وفبركة المعلومات ونشر اخبار مجهلة ويرجع ذلك فى جانب منه إلى ضعف المهنية وضعف العائد المادى خاصة فى الصحف الإقليمية فضلاً عن عدم إلمام الصحفيين بتشريعات العمل الصحفى وعدم وجود كيان نقابى مستقل يضم الصحفيين الإلكترونيين - خاصة فى الصحافة المصرية - بالإضافة إلى التحديات التى تفرضها طبيعة الوسيلة الجديدة على بيئة العمل مثل الفورية فى نقل الاخبار مما يدفع المحررون الى عدم توخى الدقة فى المعلومات التى يحصلون عليها ومن ثم تظهر الحاجة إلى وضع ميثاق شرف مهنى خاص بالعمل فى الصحافة الرقمية وهذا ما أكدت عليه الدراسات المصرية والأجنبية على حد سواء. ومن ناحية أخرى وضع ضوابط ومعايير موضوعية لتقييم الأداء والاهتمام بالدورات التدريبية المتخصصة - كالتدريب على تغطية ومعالجة الأحداث التى لها طابع أمنى مثل قضايا الإرهاب - سواء فى الصحف الورقية والإلكترونية.

فى حين اتفقت نتائج مجموعة أخرى من الدراسات على المستوى المحلى والاقليمى والدولى على أن الضغوط السياسية والأمنية وضغوط مصادر المعلومات ونمط ملكية الصحف من ابرز العوامل التى تعوق الالتزام بالمعايير المهنية خاصة فى فترات التحول السياسى فى الدول النامية مثل مصر والجزائر أوفى بعض الدول التى تتسم بالحكم الديكتاتورى كالصين مما يؤثر بدوره فى الالتزام بالموضوعية وتقديم الحقائق وبشكل خاص فى التغطيات الاستقصائية أو تغطية أحداث الإرهابية اما فى الدول الأكثر

ديموقراطية وحرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية فكانت العوامل المرتبطة بدعم معايير المجتمع من ابرز المعوقات التي تواجه الصحافة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد جاءت القيم الذاتية والشخصية المرتبطة بالمحرر ذاته في مقدمة العوامل المؤثرة في الالتزام بأخلاقيات واتفقت نتائج بعض الدراسات على ضرورة التنظيم الذاتى للصحف كدراسة (Chike Duru,2016).

واشارت نتائج الدراسات التي ركزت على العلاقة بين القانون والاخلاق في العمل الصحفى مثل دراسة (Voakes,2000) الى وجود عدة نماذج تحكم هذه العلاقة متمثلة في نموذج الانعزال الذى يعطى الاولوية للقانون ونموذج المسؤولية الذى يوازن بين القانون والاخلاقيات ويشير في الوقت ذاته الى تأثير مجموعة اخرى من المتغيرات في اداء العمل الصحفى كالسياسة التحريرية وطبيعة المصادر وعلاقات العمل والمعلنين وجماعات الاصدقاء.

### ومما سبق نستخلص ما يلي:

1- تعدد زوايا دراسة قضية أخلاقيات المهنة في الصحافة سواء الورقية أو الرقمية فناقشتها بعض الدراسات بشكل غير مباشر في إطار بحثها في تأثير الإعلام الجديد في منظومة القيم السائدة في المجتمع أو في إطار ضوابط النشر الصحفى الاليكترونى، بينما أشارت دراسات أخرى إلى مدى التزام القائم بالاتصال بالأخلاقيات المهنية في حديثها عن حرية الصحافة المصرية والعربية في حين ركز الجانب الأكبر من الدراسات السابقة على تناول قضية أخلاقيات المهنة في الصحافة من عدة زوايا على المستوى المحلى والاقليمى والدولى فبعضها بحث في المعايير الأخلاقية المنظمة للعمل الصحفى بشكل عام في ركز البعض الآخر على دراسة معايير أخلاقية معينة كالحق في الخصوصية وكان لأخلاقيات النشر الصحفى الرقمية النصيب الأكبر فيها نظرًا لما يفرضه هذا الواقع الجديد من تحديات.

2- اختلفت إلى حد ما العوامل المؤثرة في الالتزام بالأخلاقيات المهنية باختلاف المجتمعات التي طبقت فيها هذه الدراسات واختلاف النظم الإعلامية والسياسية لهذه المجتمعات فقد تشابهت العوامل المؤثرة في الالتزام بهذه الأخلاقيات على مستوى الدول العربية ومن ضمنها مصر وعلى المستوى الدولى في الدول التي تتسم بالديكتاتورية نوعا ما وكانت العوامل السياسية من أكثر هذه العوامل المؤثرة في الالتزام بالمعايير الأخلاقية في العمل الصحفى اما في الدول الأكثر ديموقراطية فكانت العوامل الذاتية المرتبطة بالقيم الشخصية للمحرر هي الأكثر تأثيرًا في الالتزام بأخلاقيات المهنة.

3- اعتمدت اغلب الدراسات خاصة على المستوى العربي على الأدوات الكمية في جمع البيانات بينما جمعت بعض الدراسات التي تناولت الأخلاقيات المهنية كمتغير مستقل بين الأدوات الكمية والكيفية على القائمين بالاتصال وبعض أساتذة الجامعات.

4- اتفقت الدراسات السابقة العربية والأجنبية على حاجة الصحافة الرقمية إلى وضع موثيق للشرف المهني خاصة بالصحافة الرقمية تتفق وخصائص البيئة الإعلامية الجديدة.

### خامساً: الإطار النظري

تعتمد هذه الورقة البحثية على التوجهات النظرية الأساسية للمسئولية الاجتماعية للصحافة والتي تعد إحدى النظريات المعيارية التي اهتمت بالدراسة المقارنة بين خصائص النظم الإعلامية المختلفة وأدوارها وعلاقتها بالسلطة وأدائها ويرى بعض الباحثين أن المسئولية الاجتماعية لا تشكل معلماً نظرياً بقدر ما تعتبر تعديلاً لمبادئ الحرية الإعلامية وتوجيهها لخدمة المجتمع في ضوء أخلاقيات الممارسة المهنية التي تضمن أسلوباً للعمل والأداء يخدم حرية الفرد والمجتمع معا وبالتالي فان مبادئ المسئولية الاجتماعية تمثل شعاراً لكل المجتمعات والنظم باختلاف أنماط الفكر السياسي بصرف النظر عن مستوى التباين بين هذه الشعارات والتطبيق الفعلي في هذه النظم والمجتمعات (27).

وترجع الجذور الفكرية لمبادئ المسئولية الاجتماعية إلى لجنة هوتشنز Hutchins التي تشكلت في أربعينيات القرن الماضي في ظل تزايد الوعي بفشل فكرة (سوق الأفكار الحرة) والتي مثلت القاعدة الأساسية التي انطلقت منها نظرية الحرية (الليبرالية) التي ظهرت في أوروبا ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتعنى فكرة سوق الأفكار الحرة «أن على وسائل الإعلام أن تعرض الأفكار في سوق حرة وتترك هذه الأفكار تتصارع وعلى الشخص أن يقرر ويختار ما يشاء من هذه الأفكار». وجدير بالإشارة أن الصحافة في ظل مبدأ سوق الأفكار الحرة تمكنت من زيادة قوتها ونفوذها حتى غدت مملوكة لفئة من أصحاب المصالح والمؤسسات التجارية الذين اخذوا يمارسون احتكاراً على الأفكار التي تصل للجماهير ومن ثم لم يستطع مبدأ سوق الأفكار الحرة في حماية المجتمع وتلبية احتياجات الأفراد (28).

وبذلك لم تستطع نظرية الحرية (الليبرالية) أن تفي بمتطلبات المجتمع وكرد فعل لذلك قام هنرى لويس Henry Luce صاحب مجلة تايمز الأمريكية بتقديم التمويل

اللازم لتأسيس لجنة مستقلة تهدف إلى دراسة وتقييم دور الصحافة الأمريكية وتقديم توصيات بشأنها.

فتأسست لجنة هوتشنز Hutchins لحرية الصحافة في عام 1942 برئاسة روبرت هوتشنز رئيس جامعة شيكاغو وعضوية مجموعة من الاكاديميين والمفكرين والسياسيين وأصدرت هذه اللجنة عام 1947 تقريراً بالنتائج التي توصلت إليها من دراستها عن الصحافة الأمريكية والتي أبرزت فيها معارضتها لمبدأ (سوق الأفكار الحرة) باعتباره يخدم مصالح وأذواق المجموعات المهيمنة ومن هذا المنظور تستخدم الصفوة وسائل الإعلام لتحقيق مكاسب سياسية شخصية ومن ثم أوضحت اللجنة فشل السوق الحر في تحقيق الوعود بحرية الصحافة.

ولذا أيدت لجنة هوتشنز Hutchins مبدأ المسؤولية المهنية كوسيلة للتوفيق بين مفهوم السوق الحر من ناحية والمفهوم التقليدي للدور الديمقراطي لوسائل الإعلام من ناحية أخرى، كما أكدت على ضرورة التزام الصحفيين بمجموعة من المبادئ مثل الحياد والالتزام بالمصداقية

وقد شكلت هذه المبادئ والأفكار ما عرف فيما بعد بنظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة والتي أكدت على الحاجة إلى صحافة مستقلة تناقش بحياد كل الموضوعات التي تهم المجتمع.

**وقد لخص دينيس ماكويل عام 1987 المبادئ الرئيسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:**

- أن هناك التزامات معينة للمجتمع يجب أن تقبلها وسائل الإعلام وتنفذها في إطار المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل التوازن والدقة والبعد عن نشر أو إذاعة ما يؤدي إلى العنف والفوضى والجريمة وإثارة الأقليات في المجتمع.
- أن تنفيذ هذه المعايير يتطلب تنظيمًا ذاتيًا لوسائل الإعلام في إطار القوانين والمؤسسات القائمة.
- تعدد وسائل الإعلام بما يعكس تنوع الآراء في المجتمع وحق الأفراد في الرد والتعليق وإبراز كل وجهات النظر وذلك لان الالتزام بهذه المعايير يجعل الجمهور يتوقع إنجازا راقيا وبالتالي يهدف تدخله في هذه الحالة إلى تحقيق النفع العام.
- أن الصحفيون والمهنيون في وسائل الإعلام لديهم مسؤولية أمام ملاك وأسواق الصحف مثل مسؤوليتهم أمام المجتمع.<sup>(29)</sup>

ومما سبق يمكن تحديد ثلاثة مستويات أساسية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية:  
المستوى الأول الإطار المهني.

ويتم تطبيقه من قبل مؤسسات الصحافة والمجتمع. خلال مسؤوليتها تجاه المجتمع.  
المستوى الثاني الإطار القانوني.

الذي تحدده الدولة لمسؤوليات الصحافة.

المستوى الثالث الإطار الذاتي.

يرتبط بمستوى الممارسة المهنية والأخلاقية للصحفيين أنفسهم<sup>(30)</sup>.

وقد أشارت بعض الكتابات إلى استحداث مستوى رابع يتصل بمسؤولية الجمهور الذاتية لما يتعرض له من مضامين إعلامية<sup>(31)</sup>.

والجدير بالذكر أن مفهوم الموضوعية والدقة والمصداقية من أكثر المفاهيم الجدلية في المسؤولية الاجتماعية حيث يري البعض أن الموضوعية الكاملة مفهوم غير موجود على ارض الواقع ولكن المقصود هنا هو ما يمكن أن تسميته بالموضوعية النسبية والتي يمكن إخضاعها للقياس مثل التوازن في عرض وجهات النظر والتأكد من صحة المعلومات وصحة مصادرها.

وقد ساهم التطور الذي شهده العالم في مجال تكنولوجيا الاتصال والإعلام إلى طرح تساؤلات حول كيفية إعادة التفكير في مبادئ هذه النظرية لتعكس بيئة الإعلام الجديد التي أصبح فيها المتلقى ناشر صحفى يمكنه إنتاج ونشر المحتوى الذى يرغب فيه.

وقد استفادت الباحثة من مبادئ المسؤولية الاجتماعية فى التعرف على المعايير الأخلاقية المنظمة للعمل الصحفى ومدى تطبيقها فى المؤسسات محل الدراسة والعوامل المؤثرة فى ذلك وقد اعتمدت الباحثة فى رصد وتحليل هذه العوامل على المستويات الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية كالعوامل المهنية المرتبطة بمعايير الأداء المهني وعلاقات العمل ونمط الإدارة والسياسة التحريرية والعوامل القانونية المرتبطة بالتشريعات المنظمة للنشر الصحفى الرقوى فى مصر والعوامل الذاتية المرتبطة بمستوى الممارسة المهنية والأخلاقية لدى الصحفيين أنفسهم وع التركيز على ضوابط العمل فى بيئة الإعلام الجديد وتأثير ذلك فى الالتزام بأخلاقيات النشر الإلكتروني.

سادساً: المفاهيم الأساسية والتعريفات الإجرائية

## 1- أخلاقيات المهنة.

تشير الأخلاق إلى الاهتمام بما ينبغى أن يكون، وقد تعددت التعريفات الخاصة

بأخلاق المهنة أو الأخلاقيات المهنية - التي تعد موضوع هذه الورقة البحثية - وربطت الكثير من التعريفات بين الأخلاقيات المهنية من ناحية والقيم المهنية أو قيم الممارسة من ناحية أخرى.

فقد ذهب البعض إلى أن أخلاق المهنة تدور حول مجموعة من القيم المهنية التي تعتبر بمثابة ضرورات حيوية للعمل المهني المتخصص.

وفي هذا الإطار تعرف القيم المهنية بأنها المبادئ التي تدفع الفرد نحو أنواع معينة من السلوك تعد ذات أهمية كبيرة في إشباع حاجاته وميوله كقيمة الانجاز والمسئولية والموضوعية والشرف<sup>(32)</sup>.

ويندرج تعريف محمد منير حجاب لأخلاقيات الصحافة ضمن هذه المجموعة من التعريفات حيث عرفها بأنها مجموعة من المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الصحافة والتي يلتزم بها الصحفيون في عملية استيفاء الأخبار ونشرها والتعليق عليها وفي طرحهم لآرائهم ويعتبر وضع دليل أو ميثاق شرف يتضمن هذه المعايير والأخلاقيات ضرورة تفرضها الصحافة الحديثة<sup>(33)</sup>.

بينما تستخدم سامية محمد جابر مفهوم اخلاقيات المهنة كمرادف لقيم الممارسة التي تشير إلى القواعد الواضحة للسلوك المهني في المؤسسات الإعلامية<sup>(34)</sup>.

وإذا كانت بعض التعريفات استخدمت مفهومي اخلاقيات المهنة وقيم الممارسة كمترادفين إلا أن هناك فرق بين الأخلاقيات وبين الممارسة ذاتها فالأخلاقيات كما اشرنا هي قواعد موضوعية تعبر عن السلوك المهني المنوط بالصحفيين الالتزام به ، إلا أن هذه الأخلاقيات تبقى عديمة الفائدة ما لم تترجم إلى واقع عملي ملموس من خلال الممارسة المهنية للصحفيين وتأديتهم للواجبات المنوط بهم أدائها<sup>(35)</sup>.

## 2- النشر الرقمي.

يستخدم مفهوم النشر الرقمي كمرادف للنشر الإلكتروني الذي يضم - كأحد نماذجه - كل الوسائط الإعلامية الرقمية التي تستخدم الحاسبات في نقل الأفكار والمعلومات حيث تعدد أمثلة النشر الرقمي كالكتب الرقمية والمدونات والدوريات ومواقع المؤسسات الإعلامية كالراديو والتلفزيون والمواقع الإخبارية والصحف الرقمية التي تشير إلى المحتوى الصحفى المنشور على شبكة الإنترنت الذى يتسم بالاختصار وسرعة الوصول إلى المستخدم والقدرة على تفعيل وسائط الإعلام المتعددة Multi Media كالنصوص المكتوبة والفيديوهات والمقاطع الصوتية والصور والرسوم المتحركة والأشكال البيانية والتفاعلية التي أتاحت أنواعا جديدة من التغطية لم تكن قائمة من قبل تقوم علي إشراك القراء في التغطية الصحفية عن طرق ما يعرف بصحافة المواطن

ومن ثم تتعدد مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الصحافة الرقمية وقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي - كالفيس بوك وتويتر- في مقدمة هذه المصادر الأمر الذي يشير إلى كيفية التعرف على إختيار المعلومة. الصالحة للنشر<sup>(36)</sup>. وتعرف اخلاقيات النشر في الصحافة الرقمية إجرائيًا بأنها مجموعة القواعد والمعايير المنظمة لنشر المحتوى الصحفى - الذى له أصل ورقى - علي شبكة الإنترنت الذى يتسم بالآتى:

\* التفاعلية.

\* التحديث المستمر للمادة المنشورة.

\* سرعة الوصول إلى المستخدم.

\* توظيف الوسائط الإعلامية المتعددة لخدمة المحتوى المنشور.

\* تقديم خدمات جديدة لا تتوفر في النسخ الورقية للصحيفة.

وتم استخلاص المعايير والقواعد التي شكلت اخلاقيات النشر الرقمية في هذا البحث من موثيق الشرف الصحفى وقانون رقم 180 لعام 2018 الخاص بتنظيم الصحافة والإعلام وانقسمت إلى معايير خاصة بما يلي:

1- أخلاقيات التعامل مع مصادر المعلومات.

2- أخلاقيات الإعلان.

3- موضوعية المحتوى.

4- أخلاقيات التعامل مع الجمهور.

5- الحفاظ على الأمن القومى.

### سابعًا: منهجية الدراسة وأساليب التحليل

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على الأسلوب المسحي وتمثل مجتمع الدراسة فى:

1- بوابة الأهرام الإلكترونية.

2- الأهرام اون لاين.

3- الموقع الإلكتروني لصحيفة البوابة نيوز.

4- الموقع الانجليزي للبوابة نيوز The Portal وهو موقع متخصص فى دراسة

الحركات الإسلامية فى العالم.

## عينة الدراسة:

طبقت الدراسة على عينة عمدية من القائمين بالاتصال في البوابات الالكترونية محل الدراسة وبلغ حجم العينة 125 مبحوثا بنسبة 25% من اجمالي القائمين بالاتصال العاملين في كل بوابة من البوابات السابقة الذكر موزعين كالتالي:

(31) مبحوث في بوابة الأهرام الالكترونية.

(9) مبحوثون في الأهرام اون لاين.

(83) مبحوث في البوابة نيوز.

مبحوثان في الموقع الانجليزي للبوابة نيوز The Portal.

وضمنت العينة المستويات الإدارية التالية:

\* محررون.

\* نواب رؤساء أقسام ورؤساء.

\* نواب رئيس تحرير ومديرو تحرير.

\* رئيس تحرير.

## أساليب التحليل وأدوات جمع البيانات:

زاوجت الباحثة بين الأسلوبين الكمي والكيفي في جمع البيانات وتحليل النتائج واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على:

### 1- صحيفة الاستبانة.

وانقسمت إلى محورين أساسيين بهدف الكشف عن اخلاقيات النشر الرقمي في البوابات محل الدراسة والعوامل المؤثرة في الالتزام بهذه الأخلاقيات وأساليب مواجهة التحديات التي تعوق الالتزام بأخلاقيات النشر الرقمي.

### الصدق والثبات:

تم استخدام الصدق الظاهري بهدف التأكد من أن العبارات والأسئلة المتضمنة في أداة جمع المعلومات يمكن أن تؤدي إلى قياس المتغيرات قياسًا صحيحًا لذلك تم عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة والخبراء المتخصصين\*، وتم تطبيق اختبار الثبات على 16% من اجمالي العينة وبلغت نسبة الثبات (0.5).

### 2- المقابلات المتعمقة.

تم تطبيق دليل مقنن للمقابلة وطبق من خلال المقابلات المتعمقة على (10) حالات تم اختيارها من نواب رئيس التحرير ومديري التحرير ورؤساء التحرير في المواقع الالكترونية محل الدراسة وبعض القيادات الصحفية في نقابة الصحفيين وضم



الدليل عشرة محاور اختصت أول سبعة محاور بالقيادات الصحفية في البوابات محل الدراسة بهدف جمع بيانات تفصيلية عن اخلاقيات النشر في الصحافة الرقمية والعوامل المؤثرة فيها وآليات مواجهة التحديات المستقبلية للالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي الإلكتروني.

بينما هدفت المحاور الثلاثة الباقية إلى الكشف عن الدور المنوط بنقابة الصحفيين القيام به تجاه المحررين الإلكترونيين ومدى قيامها بهذا الدور ومعوقات ذلك وآليات مواجهة هذه المعوقات فضلا عن رؤيتهم لدور قانون 180 لعام 2018 في ضبط النشر الإلكتروني.

وفيما يلي الجدول الخاص بخصائص حالات الدراسة.

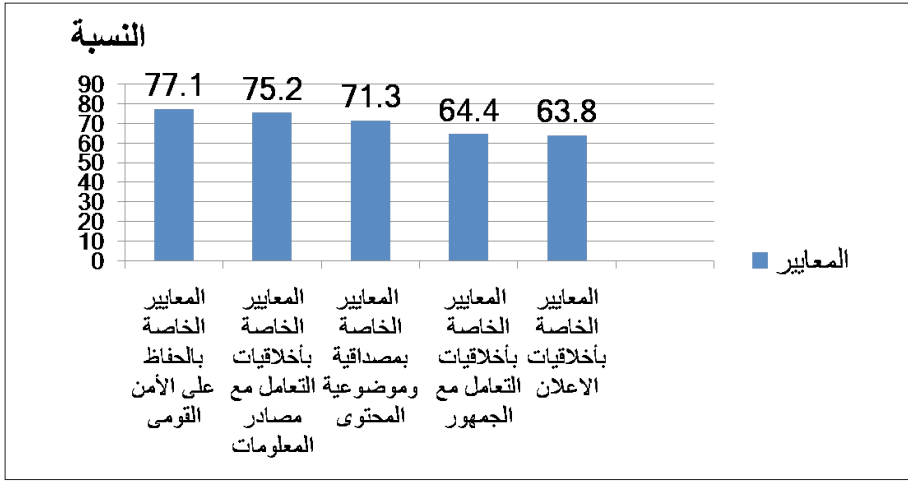
جدول رقم (1) يوضح خصائص حالات الدراسة

م	النوع	الدرجة الوظيفية
1	ذكر	رئيس تحرير بوابة الأهرام الإلكترونية
2	ذكر	مدير تحرير في الموقع الإلكتروني للبوابة نيوز
3	ذكر	نائب رئيس تحرير في الموقع الإلكتروني للبوابة نيوز ويشرف على العمل التحريري في البوابة
4	ذكر	مدير تحرير في الموقع الإلكتروني للبوابة نيوز
5	ذكر	مدير تحرير في الموقع الإلكتروني للبوابة نيوز
6	ذكر	المشرف على الموقع الانجليزي للبوابة نيوز
7	ذكر	مدير تحرير في بوابة الأهرام الإلكترونية ويشرف على العمل التحريري في البوابة
8	أنثى	مدير تحرير في الأهرام اون لاين وتشرف على العمل التحريري فيها
9	ذكر	وكيل نقابة الصحفيين للتدريب
10	ذكر	كاتب صحفي والوكيل الأسبق لنقابة الصحفيين وساهم في وضع التشريعات الخاصة بقانون 96 الخاص بتنظيم الصحافة وميثاق الشرف الصحفي عام 1998

ثامناً: نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض وتحليل لنتائج الدراسة وفقاً للمحاور التالية:  
أولاً: أخلاقيات النشر الرقمي.

يكشف هذا الجزء عن المعايير الأخلاقية للنشر الصحفي الرقمي في المواقع الإلكترونية محل الدراسة ومدى التزام القائمين بالاتصال بها ويوضح الشكل التالي هذه المعايير مرتبة بحسب أهميتها.



### شكل رقم (1) يوضح المعايير الأخلاقية للنشر الصحفي الرقمي

1- يوضح هذا الشكل اهتمام المواقع محل الدراسة بتطبيق المعايير الأخلاقية الحاكمة للعمل الصحفي بشكل عام بشقيه الورقي والإلكتروني والتي تم استخلاصها من ميثاق الشرف الصحفي و قانون 180 لعام 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الاعلى لتنظيم الاعلام وجاء في المركز الأول والثاني المعايير الخاصة بالحفاظ على الأمن القومي والمعايير المرتبطة بأخلاقيات التعامل مع مصادر المعلومات وذلك بنسبة (77.1%) و(75.2%) على التوالي.

وجاء في المركز الثالث بنسبة (71.3%) المعايير الخاصة بمصداقية وموضوعية المحتوى كالتأكد من صحة المعلومات والمادة المصورة والمسموعة وحرص إدارة المواقع محل الدراسة على تصحيح المعلومات السابق نشرها في حالة عدم صحتها وكفالة حق الرد بناء على طلب ذوى الشأن.

بينما احتلت المعايير الخاصة بأخلاقيات التعامل مع الجمهور - كاحترام خصوصية

الأفراد والحفاظ على قيم المجتمع والبعد عن إثارة الفتن - والمعايير المرتبطة بأخلاقيات الإعلان - مثل عدم الجمع بين العمل في قطاع التحرير وقطاع الاعلان وتوضيح الفرق بين المواد التحريرية والمواد الاعلانية وعدم اشتراك الصحفي في جلب الاعلانات او التوقيع باسمه على مواد اعلانية المركز الرابع والخامس من حيث اهتمام المواقع الاليكترونية محل الدراسة بتطبيقها.

وكانت المواقع الانجليزية- كما أشارت نتائج الدراسة الكيفية- أكثر صرامة في تطبيق هذه المعايير فيما يتعلق بدقة نشر المعلومات وعدم اللجوء إلى الأخبار المجهلة وهو ما تلجأ إليه أحياناً المواقع العربية إذا تأكدت من صدق المعلومة المراد نشرها. وتطبيق المعايير السابقة الذكر في إطار النشر الصحفى الرقمنى كشفت الدراسة الكيفية عن التزام القائمين بالاتصال في المواقع محل الدراسة بمجموعة من المعايير تتمثل في:

\* أهمية التأكد من المعلومات والصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية باستخدام الإمكانيات التقنية المتاحة وأن كانت غير كافية.

وقد اتفقت حالات الدراسة على ان «هناك برامج للكشف عن الأخبار الكاذبة إلا أنها غير كافية خاصةً فيما يتعلق بالتحقق من الصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية.»

\* عدم اللجوء إلى تحقيق الزيارات الوهمية لجلب المزيد من الإعلانات وكذلك الابتعاد عن نشر نفس المحتوى الخبرى باستخدام عناوين جديدة لتحقيق عدد أكبر من الزيارات.

وتدلل على ذلك الحالة رقم (4) وهومدير تحرير في الموقع الاليكترونى للبوابة نيوز قائلة:

« إن القارئ يتابع الموقع ذو المصدقية فاغلب الجمهور أصبح لديه القدرة الآن على التمييز بين الثمين والغث ونحن لا نسعى إلى سرعة النشر على حساب دقة المعلومة حتى لا نخسر جمهورنا.»

والجدير بالذكر أن الاستمرار في التزام هذه المواقع بأخلاقيات النشر الرقمنى الذى يتسم بالفورية في نقل الأحداث والاعتماد على تحقيق نسب مرتفعة من الزيارات يحتاج - كما كشفت النتائج - إلى تطوير المحتوى الصحفى المقدم باستخدام أساليب جديدة في تحرير المواد الصحفية المختلفة والاعتماد على التغطية التفسيرية للإحداث بشكل اكبر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تطوير الجوانب التقنية المرتبطة بتحديث شكل الموقع الاليكترونى وحل بعض المشكلات التقنية التى تؤثر في عدد الزيارات

لهذه المواقع كبطء الانترنت ودرجة نقاء الصور وسهولة التصفح ، حيث تؤكد الحالة رقم (1) رئيس تحرير بوابة الأهرام الاليكترونية أن:

«مراعاة الجوانب التقنية في البوابة جزء لا ينفصل عن معايير النشر الاليكتروني وأخلاقياته لأنه جزء من تلبية احتياجات الجمهور».

وتضيف الحالة رقم (8) وهو مدير تحرير في الأهرام اون لاين والمشرف على الجانب التحريري فيها قائلة«إن التوفيق بين الالتزام بالأخلاقيات المهنية وتحقيق نسبة الزيارات المطلوبة يحتاج إلى تطوير الشكل والمضمون فعدد زوار الموقع حالياً حوالي مليون و700 ألف زيارة في الشهر تقريباً وقد قل العدد عن ذى قبل لعدة أسباب منها ما يتعلق بضعف الإمكانيات المادية والتكنولوجية مما جعلنا بعيدين عن المنافسة».

2- استكمالاً للنتيجة السابقة أوضحت الدراسة انخفاض نسبة التجاوزات المهنية في المواقع محل الدراسة . حيث أكد على وجود هذه التجاوزات (38) مفردة بنسبة (30.4%) من اجمالى العينة وجاء في مقدمة هذه التجاوزات نشر معلومات أو صور وفيديوهات وتسجيلات صوتية دون التأكد من صحتها حيث شار إلى ذلك (47.3%) من اجمالى أفراد العينة الذين أشاروا إلى وجود تجاوزات مهنية في مجال العمل ويمكن تفسير ذلك في ضوء صعوبة الوصول للمصادر الرسمية أحيانا وكذلك الرغبة في تحقيق سبق على حساب دقة المعلومات - وان كان يحدث في نطاق ضيق كما سبق وذكرنا- فضلاً عن عدم كفاية الآليات التقنية للكشف عن صحة الفيديوهات والتسجيلات الصوتية.

واحتلت التجاوزات المتعلقة بالخلط بين الأخبار والمواد الإعلانية ومادة الرأي المرتبة الثانية وذلك بنسبة (44.7%) في حين جاء في المرتبة الثالثة انتهاك خصوصية الحياة الخاصة للإفراد وذلك بنسبة (21%) بينما كانت التجاوزات المرتبطة بنشر معلومات دون رغبة المصدر أو نشر معلومات من شأنها إثارة الفتن هى اقل التجاوزات المهنية التى حدثت فى المواقع الاليكترونية محل الدراسة وقد تساوت نسبتهما وبلغت (15.7%) وكانت ابرز آليات التعامل مع هذه التجاوزات هى تصحيح المعلومات والصور والفيديوهات السابق نشرها.

3- تتعدد مصادر معرفة القائمين بالاتصال بالمعايير الأخلاقية التى تنظم الأداء المهني ويتضح ذلك من الجدول التالى:

## جدول رقم (2) يوضح مصادر المعرفة بالمعايير الأخلاقية

م	اسم البوابة	بوابة الأهرام الالكترونية		أهرام اون لاين		البوابة نيوز		المواقع الانجليزية للبوابة The Portal		المجموع		
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
1	مصادر المعرفة بالمعايير الأخلاقية	عن طريق توجيهات الرؤساء في العمل.	25	80.65%	5	62.50%	46	56.10%	1	100.0	77	61.6%
2	الدورات التدريبية التي تعقد في هذا المجال.		18	58.06%	2	25.00%	32	39.02%	0	0.00%	52	41.6%
3	الممارسة العملية في صالة التحرير.		19	61.29%	7	87.50%	43	52.44%	1	100.00%	70	56.0%
4	المحاضرات التعريفية التي تعقد للمحررين الجدد.		4	12.90%	0	0.00%	21	25.61%	0	0.00%	25	20.0%
	المجموع		31		9		83		2		125	

(اختيار أكثر من بديل)

باستقراء نتائج الجدول رقم (2) يتضح أن توجيهات الرؤساء في العمل والممارسة العملية في صالة التحرير هي أكثر المصادر التي يعتمد عليها القائم بالاتصال في معرفة الأخلاقيات الضابطة للأداء في المواقع محل الدراسة وجاءت نسبتها على التوالي (61.6%) و(56%) وعلى الجانب الآخر اتضح انخفاض الاعتماد على الدورات التدريبية- إلى حد ما- كمصدر للتعرف على اخلاقيات الصحافة الرقمية ويرجع ذلك إلى ضعف الاهتمام بالتدريب في مجال اخلاقيات النشر الصحفي بالرغم من أهميته. وقد كانت بوابة الأهرام الاليكترونية والموقع الاليكتروني للبوابة نيوز أكثر المواقع محل الدراسة اهتماما بالتدريب في مجال اخلاقيات العمل الصحفي بشكل عام وكان بعضها يعقد في مراكز التدريب التابعة لهذه المؤسسات أو نقابة الصحفيين والبعض الآخر

يتبع وكالات الأنباء العالمية كرويترز والمؤسسات والهيئات المهتمة بهذا المجال مثل الهيئة الوطنية للصحافة وهيئة الأمم المتحدة وبعض مراكز التدريب الصحفى واتضح ذلك من إجابات الأسئلة المفتوحة فى الاستبانة.

### ثانيا: العوامل المؤثرة فى الالتزام بأخلاقيات النشر الرقمي

يناقش هذا المحور العوامل المؤثرة فى الالتزام بأخلاقيات النشر الرقمي على ثلاث مستويات تشمل:

- 1- المستوى المهني كعلاقات العمل وأسلوب الإدارة وأساليب تقييم الأداء والسياسة التحريرية والعلاقة بمصادر المعلومات والإمكانات المادية والتكنولوجية.
  - 2- المستوى التشريعى والسياسي ويضم تأثير العوامل السياسية والتشريعات الضابطة للعمل الصحفى الرقمي.
  - 3- العوامل الذاتية المرتبطة بخصائص القائم بالاتصال وتأثير ذلك فى الالتزام بأخلاقيات المهنة.
- ويوضح جدول رقم(3) هذه العوامل.

#### جدول رقم (3) بوضوح العوامل المؤثرة فى الالتزام بأخلاقيات النشر الرقمي

م	العوامل المؤثرة بأخلاقيات النشر الرقمي	العدد	النسبة المئوية
1	العلاقة بمصادر المعلومات	75	60.0%
2	خصائص القائم بالاتصال	22	17.6%
3	السياسة التحريرية	71	56.8%
4	معايير الأداء المهني	45	36.0%
5	علاقات العمل	14	11.2%
6	أسلوب الإدارة	42	33.6%
7	العوامل السياسية	40	32.0%
8	العوامل الاقتصادية	17	13.6%
9	الإمكانات التكنولوجية	6	4.8%
	المجموع	125	

(اختيار أكثر من بديل)

يتضح من نتائج هذا الجدول أهمية تأثير العلاقة بمصادر المعلومات في الالتزام بأخلاقيات النشر الرقمي حيث احتلت المركز الأول كما أوضح (60%) من القائمين بالاتصال في المؤسسات محل الدراسة يليها في المركز الثاني السياسة التحريرية وذلك بنسبة (56%) واقتربت درجة تأثير كل من معايير الأداء المهني وأسلوب الإدارة في الالتزام بالأخلاقيات المهنية وبلغت نسبتها على التوالي (36%) و(33.6%) وعلى الرغم أن العوامل السياسية جاءت في المركز الخامس إلا أن الدراسة الكيفية كشفت عن أهمية هذا العامل في التأثير في الأخلاقيات المهنية نظرا لدورها في تحديد السياسة التحريرية والعلاقة بمصادر المعلومات وهو ما يؤثر بدوره في الأداء المهني للقائمين بالاتصال وبالمثل أوضحت النتائج الكمية ضعف تأثير العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في الالتزام بالأخلاقيات المهنية بالرغم من أهميتهما كما أوضحت النتائج الكيفية.

### وسنقوم بتحليل دور هذه العوامل من خلال المستويات الثلاثة السابقة الذكر: 1- المستوى المهني:

(أ) يضم هذا المستوى مجموعة من العوامل المؤثرة في الالتزام بأخلاقيات المهنة في المواقع الإلكترونية وكان أبرزها- كما اتضح من الجدول السابق- العلاقة بمصادر المعلومات ويكشف الجدول رقم (4) عن آليات التعامل مع المصادر البشرية.

#### جدول رقم (4) بوضع آليات التعامل مع المصادر البشرية

م	آليات التعامل مع المصادر البشرية	العدد	النسبة المئوية
1	الحرص على دقة نشر تصريحات المصدر.	98	78.4%
2	احترام رغبة المصدر في عدم النشر.	83	66.4%
3	التغيير في آراء المصدر لخدمة سياسة الصحيفة.	12	9.6%
4	عدم الإفصاح عن هوية المصدر دون موافقته.	45	36.0%
5	مجاملة المصدر بنشر ما يمليه عليه من معلومات طبقاً لرغبته.	4	3.2%
المجموع		125	-

(اختيار أكثر من بديل)

يشير هذا الجدول إلى أن الحرص على دقة نشر تصريحات المصدر جاء في مقدمة هذه الآليات يليه احترام رغبة المصدر في عدم النشر وهو ما يشير إلى انخفاض نسبة التجاوزات في التعامل مع المصادر البشرية كالتغيير في آراء المصدر لخدمة السياسة التحريرية أو مجاملة المصدر بنشر ما يمليه على القائم بالاتصال من معلومات وبلغت نسبتها كما أشار أفراد العينة إلى (9.6%) و(3.2%) على التوالي وقد يرجع ذلك في جانب منه - كما اشارت الدراسة الكيفية- إلى اعتماد المواقع الاليكترونية محل الدراسة - باختلاف نمط ملكيتها- اعتمادا كبيرا علي المصادر الرسمية التي تتفق آرائها مع السياسة التحريرية للموقع

وفي هذا الإطار تذكر الحالة رقم (2) وهو مدير تحرير في الموقع الاليكتروني للبوابة نيوز ما يلي: «أصبحت الصحف مكبلة في عملها لأنها دائما تنتظر ما يملى عليها من المصادر الرسمية وهذا بدوره يخلق مشكلة جديدة وهي عدم القدرة علي اختبار إمكانيات الصحفي بالقدر الكافي في ظل الاعتماد علي الأخبار والتقارير الجاهزة». بينما ترى الحالة رقم (3) وهونائب رئيس التحرير المشرف على الجانب التحريري في البوابة نيوز «أن» المحرر حتى وان حصل علي بيانات جاهزة فبإمكانه الحصول على تفاصيل جديدة لبناء قصة أو تقرير أو اى شكل تحريري قائم على التفسير بمعنى شغل مصنوع على الحدث الا ان هذا لاينطبق في تغطية كل الاحداث، ويضيف قائلاً: «لا يمكن اللجوء إلى اى مصادر غير رسمية عند تغطية الأحداث التي ترى الجهات الرسمية انها قد تؤثر على الأمن العام فمثلا في حادث الانفجار الذي حدث في محيط معهد الأورام توصلنا إلى بعض المعلومات التي لم نستطيع نشرها وقت الحصول عليها لعدم السماح لنا بالنشر من قبل الجهات الرسمية».

ونستنتج من هذه الأقوال أهمية الاعتماد على المصادر الرسمية في المقام الأول في تغطية الأحداث التي ترى الجهات الرسمية انها يمكن أن تؤثر على الأمن العام إلا أن مصطلح الحفاظ على الأمن العام غير محدد بالدرجة الكافية وهو ما اتفقت عليه اغلب حالات الدراسة مشيرة إلى انه « نظرا لعدم وضوح مصطلح الأمن العام بالدرجة الكافية فقد أصبحت كل المعلومات أو الموضوعات التي لا توافق المصادر الرسمية علي نشرها تدخل في إطار الموضوعات التي تهدد الأمن» مما يؤثر سلبًا ليس فقط في أداء القائم بالاتصال على المستوى الفردي وإنما يمتد هذا التأثير لأداء المؤسسات الإعلامية بشكل عام ومن بينها المؤسسات الصحفية ومن ثم يؤثر في مسئوليتها الاجتماعية تجاه الجمهور خاصة أن سياسة «حجب المعلومات» كما أشارت بعض حالات الدراسة لم تعد تصلح في بيئة الإعلام الجديد وتعدد



وسائل الحصول على المعلومات.  
ومن هنا يتضح لنا تأثير العلاقة بمصادر المعلومات البشرية بالعوامل السياسية، واستكمالاً لهذه النقطة يوضح جدول رقم (5) أشكال الصعوبات في التعامل مع بعض المصادر البشرية.

جدول رقم (5) يوضح أشكال الصعوبات في التعامل مع بعض المصادر

م	الصعوبات في التعامل مع بعض المصادر	العدد	النسبة المئوية
1	صعوبة الاتصال ببعض المصادر.	58	65%
2	تدخل المصدر في شئون النشر.	26	29%
3	حجب بعض المعلومات.	59	66%
	المجموع	89	---

(اختيار أكثر من بديل)

تظهر بيانات هذا الجدول أن أكثر الصعوبات التي يتعرض لها القائم بالاتصال في المواقع محل الدراسة هي حجب بعض المعلومات وصعوبة الاتصال ببعض المصادر وقد جاءت نسبتهما على التوالي (66%) و(65%) من اجمالي أفراد العينة الذين يرون أن هناك صعوبة في التعامل مع بعض المصادر البشرية وبلغ عددهم 89 مفردة بنسبة (71.2%) من اجمالي عينة الدراسة.

وتفسر الحالة رقم (7) وهو مدير تحرير في بوابة الأهرام الالكترونية ومشرف علي الجانب التحريري في البوابة هذه الصعوبات في ضوء مدى قناعة المصدر بأهمية دور الإعلام في المجتمع بشكل عام حيث يقول «تؤمن بعض المصادر بأهمية دور الإعلام والصحافة ومن ثم تمددها بالمعلومات اللازمة لها في حين تري مصادر أخرى انه لا جدوى للدور الذي يؤديه الإعلام ومن ثم فالأمر لا يتعلق بhamش الحرية الممنوح للصحف حيث انه لم يقل عن ذي قبل».

(ب) تقودنا النتيجة السابقة إلى الحديث عن ثاني العوامل المؤثرة في الالتزام بالأخلاقيات المهنية في المواقع الالكترونية وهي السياسة التحريرية والتي يضعها رئيس مجلس الإدارة ومجلس التحرير كما أشارت النتائج الكيفية ويكشف الجدول التالي عن ابرز ملاحظتها في المواقع محل الدراسة.

## جدول رقم (6) يوضح ملامح السياسة التحريرية في المواقع الالكترونية

م	ملامح السياسة التحريرية	العدد	النسبة المئوية
1	العمل على تقديم رؤية موضوعية للأحداث المحلية والخارجية	51	40.8%
2	الالتزام بالضوابط المهنية عند تغطية الأحداث المختلفة	72	57.6%
3	تبنى الموقف الرسمي للدولة فقط عند تغطية الأحداث المحلية والخارجية	54	43.2%
	المجموع	125	---

(اختيار أكثر من بديل)

تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف العينة ترى أن الالتزام بالضوابط المهنية عند تغطية الأحداث المختلفة هي أبرز ملامح السياسة التحريرية في المواقع محل الدراسة وتمثل أبرز هذه الضوابط - كما تشير الدراسة الكيفية - في تحرى الدقة في المعلومات والصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية التي يتم نشرها وكذلك مراعاة دقة الاقتباس من المصادر المختلفة إلا أن هذه الضوابط افتقدت إلى التوازن في عرض وجهات النظر المختلفة في تغطية الأحداث المحلية والخارجية وهذا ما يوضحه هذا الجدول حيث اتضح أن تبنى الموقف الرسمي للدولة فقط عند تغطية الأحداث المحلية والخارجية هو ثاني الملامح المحددة للسياسة التحريرية في المواقع محل الدراسة وقد أشار إلى ذلك (43.2%) من أفراد العينة.

(ج) أما عن العوامل المرتبطة بمعايير الأداء المهني وأسلوب الإدارة وعلاقات العمل وتأثير ذلك في الالتزام بالأخلاقيات المهنية تكشف لنا البيانات الكمية عن أهم هذه المعايير ويتضح ذلك من الجدول رقم (7).

## جدول رقم (7) يوضح المعايير التي تحكم الأداء المهني

م	المعايير التي تحكم الأداء المهني	اسم البوابة /الموقع الذى تعمل به							
		بوابة الأهرام الالكترونية		أهرام اون لاين		البوابة نيوز		المواقع الانجليزية للبوابة The Portal	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	الالتزام بالدفقة والموضوعية.	26	83.9%	7	77.8%	44	53.0%	0	0.0%
2	الالتزام بالسياسة التحريرية للبوابة	27	87.1%	8	88.9%	65	78.3%	2	100.0%
3	تحقيق السبق الصحفى على حساب الدقة أحيانا	0	0.0%	0	0.0%	10	12.0%	0	0.0%
4	الحرص فى المقام الأول على تحقيق أعلى نسبة من الزيارات للبوابة	1	3.2%	0	0.0%	11	13.3%	0	0.0%
5	الفورية فى نقل الأحداث	13	41.9%	2	22.2%	35	42.2%	0	0.0%
6	التلخيص والتكيز والتنوع فى تناول القضايا المختلفة	2	6.5%	2	22.2%	3	3.6%	0	0.0%
7	اكتمال المحتوى من حيث المعلومات /الصور/ فيديو	6	19.4%	5	55.6%	29	34.9%	0	0.0%
	المجموع	31		9		83		2	
		125							

(اختيار أكثر من بديل)

واتساقاً مع النتائج السابقة يشير هذا الجدول أن الالتزام بالسياسة التحريرية من أبرز المعايير التي تحكم الأداء المهني يليها الالتزام بالدفقة والموضوعية ثم جاء فى المرتبة الثالثة والرابعة الفورية فى نقل الأحداث ثم اكتمال المحتوى من حيث المعلومات

والصور والفيديو.

وفي هذا الإطار تشير الحالة رقم (4) الى «أن تقييم الأداء يعتمد على الجانب الكمي المرتبط بعدد الأخبار والموضوعات التي نشرها المحرر ومدى السرعة في النشر بينما يعتمد المعيار الكيفي مدى اكتمال المحتوى وقدرته علي جذب القراء ومن ثم عدد زيارات الجمهور على هذا الخبر والأرباح التي تحققت من خلال الإعلانات». **وفضلاً عن هذه المعايير تضيف الحالة رقم (4) قائلة** «نلتزم بمعايير جوجل للنشر والمربطة بعدم نشر الصور الجنسية وصور التي تدعو إلى العنف والبعد عن انتهاك حرية وخصوصية الأفراد وملتزم بهذه المعايير للحفاظ على ترتيب متقدم في محرك البحث GOOGLE NEWS ذلك لان عدم الالتزام بها يفرض على المواقع الاليكترونية عقوبات مثل التجاهل في محركات البحث أو حذف الفيديوهات من يوتيوب مما يؤثر في مبدأ التنافسية».

وعلى الجانب الآخر أوضحت الدراسة سيادة علاقات التعاون بين أغلب القائمين بالاتصال في المواقع محل الدراسة، كما أشارت الدراسة الكيفية أن إدارة القيادات الشابة للمواقع الاليكترونية تساهم إلى حد ما في خلق نوع من التفاهم بين العاملين والإدارة . (د) على الرغم من أن النتائج الكمية أوضحت ضعف تأثير العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في الالتزام بأخلاقيات النشر الرقمي إلا أن الدراسة الكيفية أوضحت عكس ذلك كما سبق واشرنا، حيث اتضح ضعف الإمكانيات الاقتصادية في المواقع محل الدراسة باختلاف أنماط ملكيتها مقارنة بفترات سابقة وان زادت حدة هذه العوامل في المؤسسات القومية.

وفي هذا الصدد تذكر الحالة رقم (8) ما يلي«لا نمتلك ربع ميزانية صحافة trend المعتمدة على نشر الشائعات والأكاذيب للحصول علي معدلات أعلى في الزيارات وتعد الإمكانيات الاقتصادية احد العوامل التي تجعلنا بعيدين عن مجال المنافسة في النشر الرقمي»، كما تشير أيضًا إلى تأثير العوامل الاقتصادية في توجه العديد من المحررين إلى العمل في أماكن أخرى لضعف رواتبهم.

والجدير بالذكر أن هذه المشكلة تواجه القائمين بالاتصال في البوابة نيوز أيضًا حيث أوضحت الدراسة أن الدخل الشهري لما يقرب من نصف العينة يتراوح بين 2000 إلى اقل من 2500 جنية ويتضح ذلك من جدول رقم (8).

## جدول رقم (8) بوضوح اجمالي الدخل الشهري لأفراد العينة

م	اجمالي الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية
1	اقل من 2000 جنييه	9	7.2%
2	من 2000 لأقل من 2500 جنييه	61	48.8%
3	من 2500 لأقل من 3000 جنييه	14	11.2%
4	من 3000 لأقل من 3500 جنييه	6	4.8%
5	3500 جنييه فأكثر	35	28%
المجموع		125	100%

وفي إطار الحديث عن الإمكانيات التكنولوجية نشير إلى آليات التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي وصحافة المواطن، في هذا الإطار أشارت حالات الدراسة إلى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في نطاق ضيق حيث يتم الاعتماد في المقام الأول على المراسل أو المندوب الصحفي والمصور الصحفي التابع للمواقع محل الدراسة وفي حالة الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي يتم الاعتماد على الصفحات الرسمية للوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة أو الحسابات الشخصية للمصادر في حالة تعذر مقابلتها وبالمثل أوضحت حالات الدراسة قيامها بالتأكد من مشاركات القراء في نشر المحتوى الصحفي و غالباً يتم التأكد من ذلك عن طريق المندوب أو المراسل.

## جدول رقم (9) يوضح ضوابط الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي

النسبة المئوية	العدد	ضوابط الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي
٦٣,٠%	٦٨	مراعاة دقة الاقتباس من تصريحات المصادر.
٥٣,٧%	٥٨	الحرص على توثيق مصادر المعلومات المختلفة .
٦٠,٠%	٦٥	التأكد من صحة المعلومات من مصادر الصحفى قبل النشر.
٢٦,٠%	٢٨	الاعتماد على برامج اليكترونية متخصصة للتأكد من صحة الصور والفيديوهات قبل النشر.
--	١٠٨	المجموع
		(اختيار أكثر من بديل)

ويكشف هذا الجدول عن أهمية مراعاة دقة لاقتباس من تصريحات المصدر حيث جاءت في المركز الأول بنسبة (63%) من اجمالى الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي في مجال العمل وعددهم 108 مفردة بنسبة (86.4%) بينما جاء الاعتماد على برامج متخصصة للتأكد من صحة الصور والفيديوهات في نهاية هذه الضوابط وعلى الرغم من حرص مواقع الدراسة إلى حد كبير على التأكد من المحتوى الخاص بشبكات التواصل الاجتماعي إلا أن هذا لم يمنع انسياقها في مرات قليلة وراء هذه الشبكات لتحقيق الرغبة في السابق وتدلل على ذلك الحالة رقم(3) قائلة «انساقنا وراء معلومة نشرها احد الشباب تفيد أن والده سيتولى إحدى الحقائق الوزارية واكتشفنا بعد ذلك أن والده متوفى فقمنا بتصحيح الخبر».

وننتقل إلى ثاني المستويات في تحليل العوامل المؤثرة في اخلاقيات النشر الاليكترونى .

### 2- المستوى التشريعى والسياسي.

أشارت النتائج إلى وجود تداخل بين هذه العوامل من حيث تأثيرها ببعضهما البعض من ناحية ومن ناحية أخرى تأثيرها في بعض العوامل المؤثرة في الالتزام بأخلاقيات المهنة .فالعوامل السياسية تؤثر في التعامل مع بعض مصادر المعلومات البشرية والسياسة التحريرية للمواقع محل الدراسة فضلا عن تأثيرها في اختيار بعض

القيادات في المؤسسات الإعلامية المختلفة وكذلك في الهيئات المشرفة على أداء هذه المؤسسات مما أدى إلى تراجع دور هذه المؤسسات بشكل عام كما أدى إلى تزايد أعداد غير المهنيين في بعض المناصب القيادية مما اثر سلباً في أداء دورها.

حيث يتم الاعتماد- كما اوضحت النتائج الكيفية- على معيار الاقدمية في الاختيار إلى جانب معيار الولاء الذي يسبق الكفاءة أحياناً عند اختيار بعض القيادات في هذه المؤسسات، وفي هذا الصدد أشارت بعض الحالات إلى أن اختيار القيادات في المقام الأول على أساس معيار الولاء كان سائداً في الأنظمة السياسية السابقة على ثورة يناير 2011 إلا انه كان مرتبطاً أيضاً بمعيار كفاءة هذه القيادات. وعلى الجانب الآخر كشفت أغلب حالات الدراسة إلى انخفاض هامش الحرية الممنوحة لوسائل الإعلام بشكل عام ومن بينها الصحافة الورقية و الرقمية.

### وعبرت عن ذلك حالات الدراسة كما يلي:

« مازال عندنا هامش صغير من الحرية في مناقشة بعض الموضوعات مثلاً نشرنا عن مشكلات بعض مشاريع الإسكان الاجتماعى ومع هذا أصبحنا نسير في أغلبية تغطياتنا الإعلامية وفق توجه سياسي واحد يرتبط بتصريحات مصادر المعلومات الرسمية».

ومن ناحية أخرى اشارت بعض حالات الدراسة الى تأثير العوامل السياسية في صدور بعض التشريعات والقوانين التي تؤثر في الحرية الممنوحة للصحفيين ومن ثم تؤثر في ادائهم المهني ومدى التزامهم بالاخلاقيات المهنية فقانون 180 لعام 2018 بشأن تنظيم الصحافة والاعلام والمجلس الاعلى لتنظيم الاعلام - والذي لم يتم العمل به حتى وقت الانتهاء من الدراسة الميدانية نظرا لعدم صدور لائحته التنفيذية- فقد تعددت وجهات نظر القائمين بالاتصال بشأنه فبعض حالات الدراسة الكيفية مثل الحالات رقم (8) و(2) وكذلك الحالة رقم(10) وهو وكيل نقابة الصحفيين الاسبغ اكدت على « انخفاض هامش الحرية الممنوح للصحفيين في قانون 180 لعام 2018».

اما فيما يتعلق بدوره في وضع ضوابط للنشر الرقمية في مصر فقد أشار (61.8%) من افراد العينة أن قانون 180 لعام 2018 يسهم إلى حد ما في وضع هذه الضوابط خاصة فيما يتعلق (بالمادة 19) والمتمثل في ان كل موقع اليكترونى شخصى أو مدونة اليكترونية أو حساب اليكترونى يبلغ عدد متابعيه 5000 متابع أو أكثر يعامل معاملة الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الاليكترونى ومن ثم يحظر عليه نشر أو بث أخبار كاذبة أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف والكرهية أو

ينطوى على تمييز بين المواطنين أو يدعو إلى العنصرية وكذلك (المادة 41) والمرتبطة بأن إصدار أى صحيفة جديدة أو موقع اليكترونى يتطلب أن يكون رئيس تحريرها والمحررين المسئولين فيها من المقيدين فى جدول المشتغلين لنقابة الصحفيين<sup>(30)</sup> وعلى الرغم من هذه الضوابط إلا أن (56.6%) من أفراد العينة أشاروا إلى ضرورة وجود تشريعات خاصة بالنشر الرقمى يشترك فى وضعها متخصصين فى المجال الاعلامى والتقنى لوضع ضوابط قابلة للتنفيذ فى ارض الواقع وتدعم الحالة رقم (10) ذلك مشيرة الى « صعوبة تنفيذ البنود الخاصة بضبط النشر الرقمى فى القانون 180 خاصة المادة 19 لأن هذا يحتاج إلى الاستعانة بمختصين فى المجال التقنى لضبطه» ومن ناحية أخرى تكون هذه التشريعات قادرة على تقنين أوضاع الصحفيين الاليكترونين خاصة فى ظل عدم قيام نقابة الصحفيين بالدور المنوط بها تجاه العاملين بالمواقع الاليكترونية وتنظيم حقوقهم وواجباتهم نظراً لأن قانون النقابة المعمول به حالياً يعود تاريخه إلى عام 1970 ولعل هذا كان أحد أسباب إنشاء نقابة الصحفيين الاليكترونين كنقابة عمالية تتيح لأعضائها بعض الحقوق كما أوضحت الحالة السابقة؛ فضلاً عن الحاجة إلى استحداث موثيق شرف مرتبطة بشكل دقيق بطبيعة الوسيلة الجديدة وكذلك الحاجة إلى وجود قانون واضح لحرية المعلومات وقد اتفق فى ذلك الحالات رقم (8) و (10) وكذلك الحالة رقم (9) وهو وكيل نقابة الصحفيين للتدريب.

إضافة إلى إشارة بعض حالات الدراسة فى المواقع الاليكترونية إلى أهمية تفعيل مواد القانون ودلت على ذلك الحالة رقم (5) وهو مدير تحرير فى البوابة نيوز قائلاً : « المهم هو تفعيل بنود القانون فكثير من القوانين بها بنود جيدة إلا أنها لاتفعل». وتتناول فى النهاية المستوى الثالث للعوامل المؤثرة فى الالتزام بالأخلاقيات المهنية وهى العوامل الذاتية.



## 3- المستوى المرتبط بالعوامل الذاتية.

يشتمل على المعايير الذاتية المرتبطة بخصائص القائم بالاتصال ويوضح الجدول التالي الدرجة الوظيفية لأفراد العينة.

جدول رقم (10) يوضح الدرجة الوظيفية لأفراد العينة

الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية
محرر	90	72
نائب رئيس قسم	10	8
رئيس قسم	15	12
نائب رئيس تحرير	3	2.4
مدير تحرير	6	4.8
رئيس تحرير	1	0.8
المجموع	125	100

وفي هذا الإطار أوضحت الدراسة أن (72%) من أفراد العينة من المحررين بينما انخفضت نسبة القائمين بالاتصال في المستويات الإدارية الوسطى ممثلين في رؤساء الأقسام ونوابهم والمستويات الادارية العليا وتشمل مديرو ورؤساء تحرير وبعض نواب رئيس التحرير في المواقع محل الدراسة وعلى الرغم من ان الادارة العليا تضم مديري ورؤساء التحرير في المؤسسات الصحفية القومية إلا أن الدراسة الميدانية اثبتت عدم التزام المؤسسات الصحفية الخاصة بهذا التدرج المهني فالمسئول عن الإشراف على المادة التحريرية في البوابة نيوز هو نائب رئيس تحرير.

وعلى الجانب الآخر أشار أغلب أفراد العينة أن الرغبة في العمل في مجال النشر الرقمي كان أهم العوامل لالتحاقهم بالمواقع محل الدراسة بالإضافة إلى تناسب العمل مع مجالات دراستهم وقد أشارت نتائج الأسئلة المفتوحة في الاستبانة إلى تعدد

التخصصات التعليمية لأفراد الدراسة و ضمت تخصص الإعلام واللغات العربية والانجليزية فضلا عن بعض التخصصات الأخرى مثل الهندسة والتجارة. وعلى الرغم من ضعف العائد المادى لغالبية أفراد العينة إلا أن النتائج الكمية أشارت إلى أن (70.4%) لا يعملون في وسائل إعلامية أخرى خارج ساعات العمل الرسمية. وعلى الرغم من إشارة النتائج إلى التزام غالبية أفراد العينة بالأخلاقيات المهنية عموما بما فيها اخلاقيات النشر الرقمي إلا أن الدراسة أوضحت أن (77.6%) لم يحصلون على دورات تدريبية في مجال التخصص بينما أشارت الدراسة إلى أن ما يقرب من نصف العينة لم يحصلون على دورات تدريبية في اخلاقيات النشر الرقمي خاصة في ظل عدم الاهتمام الكافي من قبل نقابة الصحفيين بهذه الدورات حيث تقول الحالة رقم (9) «إن النقابة عقدت دورات في مجال النشر الإلكتروني كصحافة الموبايل والكتابة للمواقع الإلكترونية. إلا أنها لم تهتم بالقدر الكافي بالدورات في مجال اخلاقيات النشر الرقمي كمجال مختلف إلى حد ما عن الأخلاقيات المنظمة للعمل الصحفي بشكل عام ولكن مع تكرار عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية خاصة في بعض المواقع الإلكترونية ستسعي النقابة إلى عقد دورات في هذا المجال» .

ومن ناحية أخرى اوضحت نتائج الدراسة الكيفية دور الرقابة الذاتية التي يمارسها بعض القائمين بالاتصال خاصة فيما يتعلق فيما يتعلق بجرية النشر والتي تزيد أحيانا عن الرقابة المفروضة عليهم من رؤسائهم.

وعلى الجانب الآخر اشارت بعض حالات الدراسة إلى أهمية تنمية الضمير المهني لدى المحررين.

**ثالثا: التحديات التي تواجه النشر الصحفي الرقمي وآليات مواجهتها.**

استكمالا لما سبق تشير نتائج الدراسة إلى عدد من التحديات التي يواجهها القائم بالاتصال في المواقع محل الدراسة ويوضح جدول رقم (11) هذه التحديات.

## جدول رقم (11) يوضح الصعوبات التي يواجهها القائم بالاتصال أثناء العمل

م	الصعوبات التي تواجه القائم بالاتصال أثناء العمل	العدد	النسبة المئوية
1	كثرة الأعباء الوظيفية.	68	54.4%
2	عدم اهتمام الإدارة بتطوير العاملين مهنيًا.	33	26.4%
3	عدم وضوح السياسة التحريرية.	9	7.2%
4	ضعف الإمكانيات المادية والتكنولوجية.	64	51.2%
5	عدم وضوح معايير الأداء المهني.	14	11.2%
6	التحيز في عرض الأخبار والقضايا المختلفة.	27	21.6%
7	ضعف الاهتمام بقياس الرضا الوظيفي.	30	24.0%
8	الاهتمام في المقام الأول بتحقيق الربح المادي.	8	6.4%
9	عدم وجود آليات كافية للتحقق من دقة بعض المعلومات /الصور والفيديوهات	19	15.2%
10	الاهتمام بتحقيق سبق الصحف والفورية في نشر الأخبار على حساب دقة المعلومات.	3	2.4%
11	عدم الحصول على الحقوق القانونية والضمانات الاجتماعية.	32	25.6%
12	عدم القدرة على إبداء وجهة نظري.	41	32.8%
13	تدخل رموز النظام السياسي في شئون النشر.	36	28.8%
	المجموع	125	

(اختيار أكثر من بديل)

1- يظهر من نتائج هذا الجدول تعدد التحديات التي يواجهها القائم بالاتصال أثناء العمل فقد أشار (54.4%) من أفراد العينة إلى أن كثرة الأعباء الوظيفية تمثل أولى هذه التحديات يليها ضعف الإمكانيات المادية والتكنولوجية بنسبة (54.1%) ثم عدم قدرة القائم بالاتصال على إبداء وجهة نظره فيما يتعلق بنشر بعض الموضوعات وجاءت في المرتبة الرابعة التدخل في شئون النشر.

وعن آليات مواجهة هذه التحديات يشير جدول (12) إلى أهم هذه الآليات.  
**جدول رقم (12) يوضح آليات مواجهة التحديات التي يواجهها القائم بالاتصال**

م	أساليب مواجهة التحديات	العدد	النسبة المئوية
1	تنظيم دورات تدريبية في اخلاقيات النشر الرقمي الصحفي.	80	64.0%
2	وجود تنظيم قانوني شامل يحدد معايير النشر الالكتروني.	76	60.8%
3	العمل على تطوير الأداء المهني للعاملين في المواقع الالكترونية.	68	54.4%
4	إتباع آليات مستحدثة في إدارة المواقع الإلكترونية.	57	45.6%
5	التحاق العاملين في المواقع الإلكترونية بنقابة الصحفيين.	65	52.0%
6	زيادة عدد العاملين في المواقع الإلكترونية لتكفي حاجة العمل.	40	32.0%
	المجموع	125	

(اختيار أكثر من بديل)

1- تكشف لنا نتائج هذا الجدول عن أهمية تنظيم دورات تدريبية في اخلاقيات النشر الرقمي الصحفي حيث جاءت في مقدمة آليات مواجهة التحديات التي يواجهها القائمون بالاتصال في المواقع الالكترونية محل الدراسة وذلك بقيام المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين بعقد هذه الدورات أو الاتفاق مع المؤسسات المهتمة بهذا المجال لإتاحة فرص التدريب بشكل منتظم. فضلاً عن الحاجة لوجود تنظيم قانوني شامل يحدد معايير النشر الالكتروني ويعمل على توفيق أوضاع الصحفيين وكذا تطوير الأداء المهني للعاملين في المواقع الالكترونية وإلحاقهم بنقابة الصحفيين.

2- كشفت النتائج الكيفية عن عدم وجود استراتيجية واضحة لإمكانية التعامل مع آليات الذكاء الاصطناعي أو مواجهة تحدياته- المرتبطة بالقدرة على فبركة الصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية باستخدام برامج يصعب كشف زيفها- في أغلب مواقع الدراسة باستثناء الموقع الالكتروني للبوابة نيوز حيث تقول الحالة رقم (4) « قام رئيس تحرير مؤسسة البوابة نيوز بزيارة مؤسسات فرنسية طبقت آليات الذكاء الاصطناعي و بدأنا التواصل مع مؤسسات إعلامية خارج مصر تطبق هذه الآليات وستسعى البوابة إلى إرسال بعض المديرين لتعلم هذه الآليات ثم نقل هذه المعرفة إلي باقي المحررين».

## الإستخلاصات في ضوء نتائج الدراسة وإطارها النظرى:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نشير إلى مجموعة من الاستخلاصات في ضوء الإطار النظرى الموجه للدراسة وتتمثل في:

1- التزام غالبية القائمين بالاتصال في المواقع الاليكترونية محل الدراسة والتابعة لمؤسستي الأهرام والبوابة نيوز بالأخلاق المهنية العامة للعمل الصحفى وتطبيقها في التعامل مع خصوصية النشر الصحفى الاليكترونى ومن أبرزها عدم السعى لتحقيق السبق على حساب دقة المحتوى و من ثم التأكد من صحة المحتوى المقروء والمرئى والمسموع قبل نشره في ضوء الإمكانيات التقنية المتاحة.

2- أن استمرار التزام هذه المواقع بأخلاقيات النشر الصحفى الرقضى يتطلب توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية وتطوير الأداء المهنى للمحررين بما يسمح لهذه المواقع من تطوير شكل ومضمون المحتوى الصحفى المقدم ومن ثم تحقيق نسب أعلى من الزيارات وما يرتبط بذلك من زيادة الإعلانات و توفير عائد مادى مناسب للقائمين بالاتصال في هذه المواقع.

3- الاهتمام بتنمية ما يسمى بالضمير المهنى لدى الصحفى وترتبط هذه النقطة بتوفير بيئة عمل مناسبة للقائم بالاتصال تضمن حصوله على حقوقه ومن ثم التزامه بأداء واجباته.

4- العمل على زيادة هامش الحرية الممنوح لوسائل الإعلام بصفة عامة ومن بينها الصحف سواء الورقية أو الاليكترونية وتفعيل استراتيجية التنظيم الذاتى للصحافة والاعلام والذى يعتمد على تنظيم المهنة والرقابة علي مهنتها دون تضيق حريتها والتي تعد شرطاً ضرورياً للمهنية.

فهامش الحرية الممنوح للمواقع محل الدراسة لا يسمح بقيام هذه الوسائل بمسئوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بتلبية احتياجات الجمهور وعرض وجهات النظر المختلفة بشكل متوازن مع الحفاظ على قيم ومعايير المجتمع في الوقت ذاته ومن ثم لا يتفق الوضع الحالى للنشر الرقضى في المؤسسات محل الدراسة مع التوجهات النظرية للمسئولية الاجتماعية.

5- أهمية استحداث تشريعات ومواثيق شرف خاصة بطبيعة الوسيلة الجديدة وأخلاقياتها يشترك في صياغتها خبراء في المجال الاعلامى والتقنى مع ضرورة توفيق أوضاع المحررين الاليكترونين بما يضمن لهم الحصول على حقوقهم وأداء واجباتهم .

6- أهمية التخطيط في المواقع محل الدراسة للتعامل مع آليات الذكاء الاصطناعى وكيفية مواجهة التحديات التى يفرضها في مجال الإعلام والتي تؤثر بدورها في الأخلاقيات المهنية للعمل الصحفى وخاصة الرقضى.

## مراجع وهوامش الدراسة:

1- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:  
\* أية الله احمد خميس (2015)، الثبات والتحول في الخطاب الصحفى الاعلامى عقب ثورة 25 يناير وعلاقته بالمصادقية رسالة ماجستير كلية الإعلام جامعة القاهرة 2015.

\* نرمين الأزرق(2008)، حرية الصحافة في مصر- ممارسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من 1995 حتى 2005-رسالة دكتوراه كلية الإعلام- جامعة القاهرة 2008.

2 -E. Werkers, P. Valcke, S. Paulussen, D. Geens and K Vandenbrande( 2008).

Ethics and Rights for Online Journalists :Inseparable and Obligatory?,paper submitted for”The end of Journalism” International Journalism Conference, centre for International Media Analysis,Luton,UK 18<sup>th</sup> October.

3- ميرال صبرى (2016)، مدركات الصحفيين لسبل حماية النشر الصحفى على الانترنت والممارسات المهنية المتصلة بها- المجلة العلمية لبحوث الصحافة- العدد الثامن- كلية الإعلام, جامعة القاهرة.

4- فوزى عبد الرحمن (2017)، التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال نحو ضوابط النشر الصحفى الاليكترونى فى مصر المجلة العلمية لبحوث الصحافة- العدد 11 كلية الإعلام.

5- Chandra Ghanta(2012) “Impact of Technology on Indian Media”,an Analysis Act Universities Danubius vol6,n1

6- شريهان محمود (2012)، مستقبل حرية الصحافة في مصر دراسة استشرافية للعوامل المؤثرة حتى عام (2016)، - رسالة ماجستير كلية الآداب (قنا) جامعة جنوب الوادي.

7- ميرال صبرى (2014)، اتجاهات القائم بالاتصال لمفهوم حرية الصحافة واليات الممارسة المهنية بعد المرحلة الانتقالية الثانية-المؤتمر العلمى الدولى العشرون لكلية الإعلام- جامعة القاهرة.

8- محمود عفيفى (2019)، رؤية الصحفيين لحرية الصحافة في مشروع قانون الإعلام الموحد وأثرها على الأداء المهني في الصحافة-المجلة العربية لبحوث الإعلام

والاتصال- جامعة الأهرام الكندية- العدد الرابع والعشرون.  
9- محمد فرح (2016)، واقع حرية الصحافة في السودان- دراسة لاتجاهات عينة من قادة الصحافة السودانية -مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية العدد السابع.

10- فتحية الخير حمدو (2016)، معوقات حرية الممارسة في الصحافة الليبية ومحاولات الإصلاح خلال الفترة من 1989 حتى 2011 -المجلة العلمية لبحوث الصحافة- جامعة القاهرة العدد السابع.

11- Eribo Festus (1996) "Job Satisfaction Commitment and Perception of Nigerian Journalists under Military" vol20,no4.

12- Voakes P.S(2000) "Rights and Responsibilities Law and Ethics in the Newsroom", Journal of Mass Media Ethics vol15, n1

13- أميمة محمد (2002)، القائم بالاتصال في الصحافة الإقليمية وأخلاقيات المهنة- دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال الاقليمي بالصعيد المجلة العلمية لكية الآداب عدد 12 .

14- انجي أبو العز (2018)، الجوانب الأخلاقية والمهنية بالصحف المصرية المطبوعة خلال فترات التحول السياسي- دراسة تحليلية مقارنة المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال جامعة الأهرام الكندية العدد 27.

15- إيمان حرفوش (2015)، الصحافة الاستقصائية العربية واقع الصحفي الاستقصائي الجزائري وأخلاقيات المهنة- مجلة العلوم الإنسانية- الجزائر- العدد الرابع (2014).

16- Jin Yang,David Arant,(2014) The Roles and Ethics of Journalism: How Chinese Studentd and American Students Perceive them Similarly and Differently,Journalism&Mass Communication Educator, vol69.

17-Christina Meeteo(2013),Ethics in Journalism :Why and how,Ethical Journalism&Gender Sensitive,Reporting,Unesco, [www.reseach.gate.net](http://www.reseach.gate.net)

18- فاطمة شعبان(2019)، اخلاقيات المعالجة الإعلامية للإرهاب في البحوث العربية والأجنبية - المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال- جامعة الأهرام الكندية-

العدد 24.

19- محمد جاد (2015)، رؤية النخبة المصرية لتأثير الإعلام الجديد هلي منظومة القيم السائدة في المجتمع خلال ثورة 25 يناير المجلة المصرية لبحوث الصحافة- كلية الإعلام العدد الرابع.

20- سارة شريف (2018)، مدى التزام المواقع الاليكترونية بالضوابط القانونية والأخلاقية للحق في الخصوصية- ماجستير كلية الإعلام- جامعة القاهرة.

21- Je Suarez Villagas(2015),”Ethical and Denitological Aspects of Online Journalism. Their Perception by Journalists”  
[www.revistalantinacs.org](http://www.revistalantinacs.org)

22-J.Diaz –Campo.&F.Segado–Boj(2015 )Journalism Ethics in a Digital Environment How Journalistic Codes of Ethics have been dapted to the Internel and ICTs

[www.elsevier.com](http://www.elsevier.com)

23- Chike Duru(2016),”Online Journalism and the Challenge of Ethics in Nigeria” Journalism and Mass Communication vo. 6 n.10

24- Mark Deuze&Daphna Yeshua(2001),”Online Journalists face New Ethical Dilemmas:Lessons from The Netherlands”,Journal of Mass Media Ethics vol.16 no.4

25-Stephen J.A.Ward,(2020)”Digital Mass Media Ethics”,Center for Journalism Ethics,School of Journalism and Mass Communication

[https://ethics.journalism.wise.edu/resources/digital media.ethics](https://ethics.journalism.wise.edu/resources/digital_media.ethics)

26-Daniel Cornu(2013) Journalisme en ligne et ethique participative–Sommaire Document Precedent Document Suivantvol.15 n.1

27- محمد عبد الحميد (2004)، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير –عالم الكتب ص 417.-427.

28- محمد بن سعود (2014)، نظريات التأثير الاعلامي – العبيكان الرياض ص 27-19.



29- Baran Stanly J, Davis Dennis .K(2010) Mass Communication Theory- Foundations, Ferment and Future p114-116.

30- أميرة محمد (216)، تقييم الإعلاميين لأخلاقيات المهنة لتغطية المواقع الإخبارية العربية للامتيازات المصرية المجلة المصرية لبحوث الرأى العام- كلية الإعلام- جامعة القاهرة مجلة 15 عدد 1 ص 467.

31- فوزى عبد الرحمن (2017)، مرجع سابق ص 231.

32- محمد عبد الجليل (2003)، القيم المهنية لدى الأطباء فى مدينة القاهرة ماجستير- جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- معهد البحوث والدراسات العربية- قسم البحوث والدراسات الاجتماعية ص 13-15.

33- محمد منير حجاب (2004)، المعجم الاعلامى- مركز الوحدة العربية القاهرة.

34- سامية جابر (1998)، الاتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية.

35- آية الله احمد الحميسي (2015)، مرجع سابق ص 138.

36- رويدا احمد طلب (2017)، خطاب المواطنة فى الصحافة المصرية الاليكترونية -العربى للنشر والتوزيع.

37- قانون رقم 180 لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام؛ الجريدة الرسمية العدد 34؛ 27 أغسطس 2018؛ السنة الحادية والستون.

\* تم عرض صحيفة الاستبانة على مجموعة من الأساتذة والخبراء المتخصصين.

(1) ا.د/ اعتماد علام أستاذ علم الاجتماع فى كلية البنات جامعة عين شمس.

(2) ا.د/ وائل اسماعيل أستاذ الإعلام ورئيس قسم الاجتماع فى كلية البنات جامعة عين شمس.

(3) ا.د/ شريف درويش اللبان أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

(4) د/ عادل اللقانى كاتب صحفى ورئيس تحرير مجلة لغة العصر السابق.

